

الذي سنذكره في معنى قولنا قد يكون العلم ان العيان مقصور على
الذي لا يخبر به غيره فالباقي قوله فلتخص به سند مثلها في قولهم
صرفت فلانا بالذكراى ذكرته دون غيره كأنه جعله من بين الأشكال
مختصا بالذكرى فخره والمفعول به جعل السند اليمين بن يوحنا
انضافه يكون سند اليمين مختصا بان ثبت له السند كما قالوا في الياك
فقد مرنا في خصيص بالعبادة لا تعد غيرك واما تقدمه اي تقدم
السند اليه فلكون ذكره اهم ولا يخفى في التقدم مجرد ذكر الالهيته في
جمله وبان سبب فلذا فصله بقوله اما لانه اي تقدم السند اليه الالهي
لانه الحكم عليه ولا بد من حقيقة قبل الحكم بقصد وان يكون في الذكر
مقدما ولا يقتضى العدول عنه اي عن ذلك الاصل لانه لو كان في حقيقة العدول
عنه فلا يقدم كافي الفاعل فان مرتبة العاقل المتقدم على المعلوم اما
ليتمكن الخبر في ضمن السند لان في المبتدأ استقفا اليه
اي الالهي كقوله والذي حارت البرية في حيوان مستتر من
جاء بمعنى تحيرت الخلاب في المعاد الجسد والنشور الذي ليس
بقا في دليله بقوله ان امر الاله واختلف الناس في ذلك الضلال
وكان بعضهم يقول للمعاد وبعضهم لا يقول به وانه تعالى للشيء او
الشيء للشيء بل علمه لتعجيل المسرة او النظر على تعجيل المسرة

٧ بل لا بد من ان يتبين
ان لا يستقام صح

لقد عرفت في هذا الفصل في العلم والاشكال في قوله قد يكون العلم ان العيان مقصور على
واما لا يهاجم انه اي السند اليه لا يكون في العلم كقولهم فلانا بالذكراى
لانه يستلزمه كونه مجرورا واما قوله في ذلك مثل انما تعظمه او غيره
او ما كتبه ذلك قال عبد القاسم وقد تقدم السند اليه في التقديم
تخصيصا بالخبر الفعلي اي خبر الخبر الفعلي عليه ان في السند اليه في العلم
اي وقع بعد ذلك فلا فصل نحو ما قلنا في قوله في العلم ان العيان مقصور على
لغيره في التقديم في الفعل عن المتكلم وينتهي بغيره على الوجه الذي
في غيره من العموم والخصوص لا يلزم ثبوته بل من سوا ذلك لا يتخصص
انما هو بالنسبة الى من تقوم الخاطبة في المكان بعدوا انفرادا في العلم
دونه ولما في ذلك التقديم بغيره في تخصيصه في العلم المذكور في قوله
لغيره يصح ما قلنا قلت هذا ولا يخبرى لان مفهوما ما قلنا في قوله
فان يثبت هذه القول في المتكلم ومنطوق لا غيري في قوله عنده وانه تعالى
والانرايت احد الان يتقضى ان يكون ان غير المتكلم قد
راى كل احد من الناس لانه قد يرضى عن المتكلم الرتبة على وجه
العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره وعلى العموم في المفعول في المصنف
في العلم المذكور في قوله في العلم ان العيان مقصور على
في ذلك قد ضرب كل احد سوى غيره للعلم المستند في العلم عام في قوله